زيادة بنسبة 60 في المئة عن أكبر هجوم في سنة 2015

تقرير: أكبر هجوم لحجب الخدمة الموزعة في 2016 سجل 800 غيغابايت بالثانية


داريين أنستي

أصدرت أربور نتوركس، الشركة المتخصصة في أمن المعلومات والتابعة لشركة نتسكاوت (ناسداك) تقريرها السنوي العالمي حول أمن البنى التحتية مقدمة رؤى مباشرة من اختصاصي الشبكة والأمن في أفضل مزود خدمة عالمياً، والمنظمات المشاريع والاستضافة. يشمل التقرير مجالاً شاملاً من المسائل بدءاً من كشف التهديد والاستجابة للحادثة إلى الخدمات المدارة، وانتهاءً بالكوادر والموازنات. ينصب تركيز التقرير على التحديات التشغيلية التي يواجهها مشغلو الإنترنت يومياً من تهديدات الشبكة والاستراتيجيات المتبعة لمواجهتها والتخفيف من آثارها.

يظهر تقرير هذا العام أن المخاطر قد تغيرت بالنسبة لفرق الشبكة والأمن. وقد انتقل أفق التهديد بظهور بوتنيت إنترنت الأشياء (IoT) . كما تتزايد أجهزة إنترنت الأشياء غير الشبكات، مما يعود بفوائد كبيرة للأعمال والزبائن، فأصبح المهاجمون قادرون على تسخيرها كسلاح بسبب نقاط ضعف الأمن المتأصلة. يتعمق تقرير هذه السنة ليشمل كيفية استغلال المهاجمين وتوظيف وسائل إنترنت الأشياء، وكيفية عمل بوتنيت الأشياء الممكنة بواسطة مصدر ميريا ويقدم نصائح عملية حول كيفية الدفاع ضدها.

كان أكبر هجوم لحجب الخدمة الموزعة (DDoS) مسجلاً هذه السنة 800 غيغابايت بالثانية، وهو زيادة بنسبة 60% عن أكبر هجوم في سنة 2015 الذي بلغ 500 غيغابايت بالثانية. ولا تتنامى هجمات حجب الخدمة الموزعة DDoS فحسب، بل أصبحت أكثر تكرراً وتعقيداً. ودفع هذا المعدل المرتفع والمعقد المزيد من الشركات لتطبيق حلول أكثر بغرض حماية من هجمات حجب الخدمة الموزعة، وتطبيق أفضل الممارسات الدفاعية وزيادة الوقت لتطبيق الاستجابة للحادثة - كل التطورات الإيجابية في بيئة تهديد القائمة على غير ذلك.

ويقول داريين أنستي خبير التكنولوجيا في شركة أربور نتوركس «لقد اعتاد المشاركون في الدراسة على بيئة تهديد متطورة بشكل مستمر بزيادة ثابتة في حجم الهجوم وتعقيده على مر العقد الماضي. على أية حال، بوتنيت إنترنت الأشياء هو مغير اللعبة بسبب الأعداد المشتركة. يوجد ملايين من هذه الأجهزة المنتشرة ويمكن استخدامهم كسلاح بسهولة لإطلاق هجمات جماعية. ينعكس قلق متزايد من البيئة المهددة في نتائج الدراسة، والتي تظهر تطورات مهمة في اتباع أفضل ممارسات التكنولوجيا وعمليات الاستجابة».

أهم النتائج الرئيسية:

الابتكار وموقع هجوم حجب الخدمة الموزعة: إن ظهور بوتنيت التي تستغل نقاط ضعف الأمن المتأصلة في أجهزة إنترنت الأشياء ونشر رمز مصدر بوتنيت ميريا قد رفع قدرة المهاجم على شن هجمات كبيرة جداً.

المعدل: لقد اتقاد النمو الهائل في حجم الهجوم بنشاط الهجوم المتزايد عل بروتوكلات الانعكاس/ التضخيم، وباستخدام أجهزة انترنت الأشياء كسلاح وهور بوتنيت تكنولوجيا إنترنت الأشياء.

• منذ بدأت شركة أربور في عام 2005، نمى حجم الهجوم لحجب الخدمة الموزعة 7.900%، لمعدل نمو سنوي مركب بـ 44%.

• وفي السنوات الخمسة الماضية فقط، ازداد حجم الهجوم لحجب الخدمة الموزعة 1.233%، لمعدل نمو سنوي مركب بـ 68%.

التكرار: لم تكن فرص احتمال التعرض لهجمات حجب الخدمة الموزعة أعلى مما وصلت عليه أبداً. ويظهر المشاركون معدلات متزايدة للهجوم.

• أشار 53% من مزودي الخدمة انهم يشهدون اكثر من 21 هجمة في الشهر - حيث كانت 44% العام الماضي.

• شهد 21% من المشاركين اكثر من 50 هجمة في الشهر، مقابل 8% فقط العام الماضي.

• واجه 45 % من المشاركين من الشركات، والحكومة والمؤسسات التعليمية اكثر من 10 هجمات في الشهر - بزيادة 17% بمرور كل عام.

التعقيد: يزداد استخدام نواقل الهجمة المتزامنة المتعددة لاستهداف جوانب مختلفة من بنية الضحية التحتية في نفس الوقت. إن هجمات متعددة النواقل شائعة لانهم ممكن ان يكون من الصعب الدفاع ضها وتكون غالباً فعالة، مؤكدة على الحاجة لدفاع مرن متعدد الطبقات.

• رُصد حدوث هجمات متعددة النواقل من قبل 67% من مزودي الخدمة و40% من الشركات، والحكومة والمؤسسات التعليمية.

وضوح عواقب هجمات حجب الخدمة المزودة: لقد جعلت هجمات حجب الخدمة بشكل ناجح الكثير من ممتلكات الشبكة الرائدة لايمكن الوصول اليها - مكلفة الآف، وأحياناً ملايين من الدولارات في العوائد. وقاد هذا جناح C ومجالس ادارات الشركات أن تضع الدفاع ضد هجمات حجب الخدمة أولوية قصوى.

• سجل 61% من مشغلي مركز البيانات هجمات مشبعة تماما نطاق مركز البيانات.

• شهد 25% من مشغلي مراكز البيانات ارتفاع كلفة هجوم حجب الخدمة كبير فوق 100.000 دولار، وسجلت 5% تكلفة فوق 1مليون دولار.

• سجلت 41% من منظمات الشركات والحكومة والمؤسسات المؤسسات التعليمية هجمات حجب الخدمة تتجاوز مقدرة الإنترنت الكلية لديهم. ويقدر حوالي 60% من المشاركين من الشركات والحكومة والمؤسسات التعليمية تكاليف زمن التعطل عن العمل فوق 500$ بالدقيقة.

يؤدي ادراك الخطر إلى تصرف أفضل: تشير نتائج الاستطلاع هذه السنة تفهم أفضل للتدمير الماركة والكلفة التشغيلية لهجمات حجب الخدمة الموزعة، مما يوجب التركيز على أفضل الممارسات للاستراتيجيات الدفاعية. على جميع الاصعدة، وفي كل صناعة، وجد زيادة في الاستخدام لحلول الحماية ضد حجب الخدمة الموزعة وافضل طرق ممارساتها.

• إن 77% من مشاركي مزودي الخدمة قادرون على تخفيف الهجمات في اقل من 20 دقيقة.

• يقوم حوالي 55%من مشاركي الشركات والحكومة والمؤسسات المؤسسات التعليمية بمحاكاة دفاعية ضد حجب الخدمة المزودة، بحوالي 40% يقومون بها كل ثلاثة اشهر على الأقل.

• إن نسبة مستجيبي مراكز البيانات التي تستخدم الجدار الناري للدفاع ضد حجب الخدمة الموزعة قد انخفضت من 71% إلى 40%.

ابتكار المهاجمين واستغلال تكنولوجيا إنترنت الأشياء يغذي مشهد هجمات حجب الخدمة الموزعة

شركة عمانية للنفط توقع عقداً لتوريد أنابيب بقيمة 1.2 مليار دولار

وقعت شركة تنمية نفط عمان أمس الخميس عقدا مع الشركة اليابانية (سوميتومو) ومؤسسة نيبون ستيل وسوميتومو المعدنية بقيمة 1ر2 مليار دولار أمريكي وذلك لتوريد أنابيب لعمليات حفر لمدة 5 سنوات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بمدينة الدقم.

ووقع العقد عن الحكومة العمانية رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يحيى الجابري فيما وقع نيابة عن شركة سوميتومو سويتشي سوزوكي وعن مؤسسة نيبون ستيل وسوميتومو المعدنية مساياسو ايبكو.

وينص العقد على إقامة ساحة تخزين جديدة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتكون مركزًا لوجستيا للمواد التي يجري نقلها إلى مواقع الحفر التابعة لشركة تنمية نفط عمان حيث يقضي العقد بتوفير شحنتين اسبوعيا تحملان 3 آلاف طن متري من الأنابيب خلال ميناء الدقم الى حقول النفط والغاز التابعة للشركة.

وسيوفر العقد كذلك خدمات متكاملة لإدارة سلسلة التوريد مثل التخزين والتخليط والتسليم التي تحتاج إلى 30 شاحنة في اليوم لنقل الأنابيب من ساحة التخزين الجديدة إلى مواقع الحفر التابعة للشركة.

وقال الجابري في تصريح صحفي عقب توقيع الاتفاقية ان هذا العقد سيكون له الاثر الكبير على المنطقة الاقتصادية بالدقم بصفة عامة وعلى ميناء الدقم بصفة خاصة مما سيجعل شركة (سوميتومو) قريبة من حقول النفط واعمال الشركات العاملة في هذا المجال بالسلطنة لتتمكن من تزويدها بقطع الغيار والمعدات المطلوبة.

واضاف ان هناك فرصا ستتوفر من خلال هذا العقد منها تخصيص بعض الاعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة وتوظيف بعض المواطنين من مدينة الدقم اضافة الى ابتعاث بعض ابناء السلطنة للدراسة في اليابان.

واوضح ان شركة (سوميتومو) ستقوم بادارة هذا المشروع لتزويد منصات النفط التابعة لشركة تنمية نفط عمان مضيفا ان هذا المشروع سيوفر فرص عمل للمواطنين وفرصا استثمارية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

واعرب الجابري في هذا السياق عن التوقعات بان تبدأ الشركة انتاج او شحن هذه الانابيب خلال العام الحالي.

يذكر ان الحكومة العمانية انشأت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على ضفاف بحر العرب المفتوح على المحيط الهندي بهدف زيادة الدخل القومي ورفع مساهمات القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وتوفير المزيد من فرص العمل.

«ملاحة» تطلق أول خدمة نقل مباشر للحاويات بين السعودية والهند


عبد الرحمن المناعي

وقّعت شركة «ملاحة»، وهي مجموعة نقل بحري وخدمات لوجستية مقرها في قطر، إتفاقية مع ميناء كندلا للحاويات الدولي لإطلاق أول خدمة نقل مباشر للحاويات بين المملكة العربية السعودية والهند. وستربط الخدمة الأولى من نوعها بين ميناء كندلا في منطقة غوجارات الهندية وميناء جبل علي في دبي وموانئ الدمام والجبيل في المملكة العربية السعودية بشكل أسبوعي.

وتعليقاً على إطلاق الخدمة الجديدة، قال عبد الرحمن عيسى المناعي، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة «ملاحة»: «بعد دخولنا الناجح إلى السوق الهندية في شهر مارس ٢٠١٥ من خلال إطلاق أوّل خدمة نقل مباشر للحاويات بين قطر والهند، بدأنا بدراسة عدد من الخيارات الممكنة بهدف توسيع وجودنا في هذا البلد. وبعد تقييم متأنٍ لأنماط التجارة بالإضافة إلى ردود الفعل المشجعة جداً من قبل عملائنا وشركائنا الذين قاموا بدعمنا بشكل كبير، قررنا إطلاق هذه الخدمة خاصة أن جزءًا كبيراً من المنتجات الزراعية المتجهة إلى الدمام يعود مصدرها إلى منطقة غوجارات الهندية. ونحن فخورون جداً أن نكون جزءًا من هذه اللحظة التاريخية التي بالتأكيد ستساهم في تعزيز العلاقات التجارية بين دول الخليج العربي بشكل عام ودولة الهند. وستعزّز خطوط الخدمة التابعة للشركة في منطقتي الخليج العربي وشبه القارة الهندية.»

وستوفر الخدمة، التي سيطلق عليها إسم (KDX)، حلولاً منخفضة السعر لمصدري الأرز في شمالي الهند لتصريف صادراتهم حيث سيقوم ميناء كندلا للحاويات الدولي بتقديم خط قطارات مباشر بين مستودعات الحاويات في شمالي الهند و الميناء. من ناحية أخرى، فإن هذه الخدمة الجديدة ستوفر لمصدري البتروكيماويات في ميناء الجبيل السعودي ميزة الخط المباشر مع ميناء كندلا وسهولة الوصول إلى مستودعات الحاويات في شمالي الهند.

وستقوم شركة ملاحة بتقديم الخدمة الجديدة بشكل أسبوعي من خلال سفينتين تتحركان على خط كندلا – جبل علي – الدمام – الجبيل – جبل علي – كندلا. وستدشن سفينة عشيرج الخدمة الجديدة في الرابع من شباط إنطلاقاً من كندلا. وتجدر الإشارة أن وكالة بوسيدون للشحن هي ممثلة شركة ملاحة في الهند.

بهدف تلبية الطلب المتنامي على موارد الطاقة

«جنرال إلكتريك» تعلن عن عقود ضخمة لتطوير شبكة كهرباء العراق


جانب من توقيع العقود

تواصل «جنرال إلكتريك» تعزيز شراكاتها في العراق لدعم وتطوير البنية التحتية لقطاع الطاقة في البلاد، بما يضمن تلبية الطلب المتنامي على الكهرباء للشعب العراقي والصناعات المختلفة في البلاد.

وفي هذا الإطار، وقعت «جنرال إلكتريك» عقدين مع وزارة الكهرباء العراقية والتي سوف تساهم في إضافة 2 غيغاواط إلى الشبكة الوطنية، وتامين نحو 1.75 غيغاواط من الطاقة المتوفرة في الشبكة الوطنية، لتعزيز البنية التحتية للقطاع.

ستنفذ «جنرال إلكتريك» محطتي السماوة وذي قار لتوليد طاقة بقدرة إنتاجية تضيف 1500 ميجاواط الى الشبكة الوطنية العراقية. وستعمل «جنرال إلكتريك» على تركيب 4 توربينات غازية من طراز 9E بالدورة البسيطة في كل موقع خلال المرحلة الأولى من المشروع المزمع استكمالها في 2018. أما المرحلة الثانية فتشمل تحويل محطة الطاقة إلى الدورة المركبة وتزويد احدث مولدات استعادة البخار وتقنيات التوربينات البخارية، كما ستكون الشركة مقاول الهندسة والمشتريات والإنشاء للمشروع.

وخلال المرحلة الثانية من «خطة زيادة توليد الكهرباء في العراق» (باور أب 2) بالتعاون مع وزارة الكهرباء العراقية، ستعمل «جنرال إلكتريك» على إضافة 580 ميجاواط الى الشبكة الوطنية العراقية من خلال تحديث وإصلاح 4 محطات كهربائية.

بالاضافة الى ذلك، وفي إطار المرحلة الثانية من «خطة زيادة توليد الكهرباء في العراق»، (باور أب 2) سوف تساعد الشركة في تامين نحو 1.75 غيغاواط من الطاقة التوليدية في العراق من خلال تحديث وإصلاح وتزويد خدمات الصيانة على توربينات جنرال إلكتريك من طراز 9E في 6 محطات مختلفة لتوليد الكهرباء في العراق. وسيكون لهذه الخطوات دور هام في تعزيز موثوقية وكفاءة الطاقة في البلاد.

كما تعمل «جنرال إلكتريك» وبالتعاون مع مؤسسات مالية إقليمية وعالمية لتامين التمويل اللازم للحكومة العراقية للعمل على تنفيذ هذه المشاريع وغيرها.

ومنذ عام 2016، قامت «جنرال إلكتريك» بمساعدة العراق في تامين تمويل بقيمة 2 مليار دولار لمشاريع جديدة ضمن قطاع الطاقة مستفيدة من إمكاناتها العالمية الكبيرة في مجال التوريد وعلاقاتها القوية مع أهم الممولين.

بهذه المناسبة قال مصعب المدرس المتحدث الرسمي لوزارة الكهرباء العراقية : «تمثل الإتفاقيات الموقعة مع شركة 'جنرال إلكتريك' خير تجسيد لالتزامنا الراسخ بتعزيز البنية التحتية لقطاع توليد الكهرباء في البلاد. وينصب جل تركيزنا على توفير موارد الكهرباء المستمرة وبأعلى معايير الموثوقية والكفاءة للاستخدامات السكنية والتجارية على حد سواء. ويقدم التعاون مع 'جنرال إلكتريك' نموذجا للشراكات البناءة بين القطاعين العام والخاص، حيث تتعاون مع شركائنا لتوفير الحلول التقنية والتمويل لضمان تسريع وتيرة استكمال المشاريع».

ويمثل الإعلان امتداداً لنجاح المرحلة الأولى من «خطة زيادة توليد الكهرباء في العراق» (باور أب 1) لتطوير محطات توليد الكهرباء في العراق والتي أطلقتها «جنرال إلكتريك» العام الماضي، والتي ساهمت في تزويد أكثر من 700 ميجاواط من الكهرباء.

وقال سنيف بولز، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة «جنرال إلكتريك للطاقة»: «يسرنا أن نواصل تعزيز علاقاتنا بوزارة الكهرباء للعمل معا لإيجاد حلول لتوفير الطاقة الكافية للشعب العراقي. وتعكس المرحلة الثانية من خطة زيادة توليد الكهرباء في العراق (باور أب) عمق التزامنا بتوفير أحدث الحلول التقنية التي تضمن سلاسة واستمرارية العمليات التشغيلية في محطات التوليد. بالتزامن مع تحقيق مستويات غير مسبوقة من الكفاءة في استهلاك الموارد».

ومن جانبه قال عزيز قليلات، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة «جنرال إلكتريك» في العراق والمشرق العربي: «لطالما كانت 'جنرال إلكتريك' من الشركاء الموثوقين للعراق، وتعكس الاتفاقيات الجديدة التزامنا الجاد والمستمر بتقديم أحدث الحلول التقنية المؤهلة لتعزيز الطاقة الإنتاجية لشبكة الكهرباء الوطنية. وتتعاون من هذا المنطلق مع المعنيين من القطاعين العام والخاص في مجالات عدة بما في ذلك تزويد المعدات والاستشارات المالية، لنعمل معا على تاسيس بنية تحتية قوية لقطاع الكهرباء في العراق. وفي ضوء تنامي الطلب على موارد الكهرباء بشكل سنوي ليواكب الاحتياجات السكنية والصناعية، تبرز الحاجة إلى اتباع منهج تحولي يقوم على المشاريع الجديدة والتحديثات التقنية المتطورة. وتؤكد هذه العقود مجددا التزامنا بتقديم حلول شاملة تغطي كافة نواحي العمل في قطاع الطاقة».

وتتمتع «جنرال إلكتريك» بحضور قوي في العراق منذ أكثر من 40 عاما، وتعمل على تقديم الدعم لمتطلبات البنية التحتية في قطاعات توليد الطاقة والنفط والغاز ومعالجة المياه والطيران والرعاية الصحية من خلال الحلول المتنوعة التي تقدمها وتواجدها القوي في البلاد. ويجري حاليا تشغيل أكثر من 130 توربين من «جنرال إلكتريك» في العراق، علاوة على اتفاقيات مستمرة لدعم محطات توليد الطاقة. ولدى الشركة ثلاثة مكاتب في العراق -في بغداد واربيل والبصرة- وتواصل العمل على توفير أحدث التقنيات والخبرات لعملائها المحليين. ويعمل لدى «جنرال إلكتريك» حاليا أكثر من 250 موظفا في البلاد يمثل المواطنين العراقيون نحو 95% منهم.